المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
-قطاع التكوين المهني-

مشروع قانون
المـــالـيـــة
2021

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 8
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج 10
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 13
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 18
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 20
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 25
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 26
الجزء الثاني : تقديم البرامج 28
برنامج 910 : دعم وخدمات متعددة الاختصاص 29
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 29
2. مسؤول البرنامج 30
3. المتدخلين في القيادة 31
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 32
برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني 36
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 36
2. مسؤول البرنامج 37
3. المتدخلين في القيادة 37
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 38
برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني 57

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 57
2. مسؤول البرنامج..... 57
3. المتدخلين في القيادة..... 57
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 58
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 60
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 61
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 61
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 63
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 64
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 65

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني جزءا لا يتجزأ من الإجراءات 23 ذات الأولوية التي جاءت بها الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015/2030. وقد تم إعدادها وفق منهجية أشركت مختلف المتدخلين والفاعلين العموميين والخواص المعنيين.

وتتمثل المنطلقات الأساسية لهذه الاستراتيجية، في:

- التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي ما فتئ يولي اهتماما خاصا لتكوين وتأهيل العنصر البشري، باعتباره الثروة الحقيقية التي تزخر بها بلادنا وعماد الاقتصاد الوطني؛
- مقتضيات دستور2011 الذي كرس المكانة التي بات يحتلها التكوين المهني من خلال تنصيصه على ضرورة قيام الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في التكوين المهني؛
- توجهات ومرتكزات الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030 المعدة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

I. محاور الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني:

1. نظام مفتوح لجميع الفئات؛
2. ربط عرض التكوين بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية؛
3. وضع المقاولة في صلب نظام التكوين؛
4. نظام قائم على تحسين جودة التكوين؛
5. تثمين المسار المهني من خلال الانسجام والتكامل بين مكونات منظومة التربية والتكوين؛
6. حكامة مجددة ومندمجة لضمان النجاعة والفعالية.

II. أهداف الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني:

1. حق التكوين للجميع وتيسير الاندماج الاجتماعي والترابي؛
2. تحسين تنافسية المقاولة كفاعل وكفضاء متميز للتكوين واستفادة الأجراء من التكوين المستمر؛
3. الرفع من مستوى تشغيل الخريجين عبر تحسين جودة التكوين؛
4. دمج التكوين المهني والتعليم العام من أجل جاذبية أفضل للتكوين المهني وتمكين الشباب من إبراز ميولاتهم؛
5. تقوية حكامة السياسة العمومية للتكوين المهني من أجل الرفع من النجاعة والتناغم.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
3.م.م

أ. على مستوى المساواة وتكافؤ الفرص، فإن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني تتوخى ضمان التكوين للجميع وفي كل مكان، إذ تروم توسيع مجال نظام التكوين المهني من خلال تشجيع ولوج مختلف الفئات مع إيلاء أهمية خاصة للمنحدرين من الوسط القروي والأحياء المستهدفة ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود لولوج مؤسسات التكوين المهني العمومي بالإضافة إلى تحمل الدولة لمصاريف تكوينهم بمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة.

ب. يهم فتح نظام التكوين المهني أيضا، التكوين المستمر الذي سيعرف توسعا ليشمل فئات جديدة من الأجراء، حيث تتضمن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني حقوقا وآليات جديدة، تكريسا لمبدأ التكوين للجميع ومدى الحياة، لتحسين الكفاءات وتثمين مكتسبات الأجراء.

ت. في إطار اندماج التكوين المهني والتعليم العام فإن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 تتجه نحو إرساء ميكانيزمات لإبراز ميولات الشباب للتكوين المهني في التعليم الابتدائي وإحداث مسارات مهنية بالتعليم الثانوي الإعدادي وإرساء الباكالوريا المهنية وتنمية الإعلام والتوجيه المدرسي والمهني.

ث. على مستوى الحكامة، فإن الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 ترتكز على تعزيز ومأسسة المقاربة التشاركية لحكامة نظام التكوين المهني. وتقوم هذه الحكامة على تقوية دور الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وإرساء حكامة متعددة المستويات تلعب فيها الجهة دورا مهما إلى جانب المهنيين كفاعلين رئيسيين في تحديد الحاجيات من التكوين على المستوى الجهوي وإعداد الخرائط التوقعية لعرض التكوين بالإضافة إلى تمويل برامج ومخططات التكوين على المستوى الجهوي.

ومن جانب آخر، ترتكز هذه الاستراتيجية أيضا على إرساء نظام عادل وشفاف لتخصيص الموارد المرصودة لتمويل التكوين المهني.

III.خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني

أضحى قطاع التكوين المهني، الذي يعتبر قطاعا واعدا، يتوفر على خارطة طريق جديدة تمكن القطاع من مواصلة الاضطلاع بدوره الكامل كرافعة أساسية للتنمية الاجتماعية ولاندماج اقتصادي أفضل للشباب، وكذا للنهوض بتنافسية المقاولات.

وتروم خارطة الطريق التي تستند إلى مكتسبات قطاع التكوين المهني، تأهيل عرض التكوين وإعادة هيكلة الشعب بناء على أهميتها في سوق الشغل، وكذا تحديث المناهج البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر سلسلة من برامج التكوين وإعادة التأهيل قصيرة المدة.

وتهدف هذه الخطة إلى الرفع من مستوى التكوينات المقدمة إعادة هيكلة الشعب بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، إلى جانب تحديث المناهج البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر مجموعة من

البرامج والتكوينات التأهيلية قصيرة المدى، وإنشاء جيل جديد من مراكز التكوين المهني. ستشتغل هذه الهياكل الجديدة وفق مبدأ التعاضد وتحسين استخدام الموارد المشتركة المتاحة، خاصة المتعلقة بالمنصات الرقمية، مراكز اللغات، المراكز المهنية، المكتبات، المكتبات الوسائطية، إلى جانب الداخليات والملاعب الرياضية.

ويتطلب برنامج إحداث مدن المهن والكفاءات إستثمارا ماليا قدره 3,6 مليار درهم، بإسهام من صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل و الجهات. وقد تم الشروع في إنجاز الدراسات المعمارية و التقنية وكذا دراسات هندسة التكوين. وقد تم الشروع في أشغال البناء بداية سنة 2020، في أفق الافتتاح التدريجي لمدن المهن و الكفاءات انطلاقا من الدخول برسم سنة 2022/2021.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

في إطار تنفيذ تدابير إعداد ميزانية النوع الاجتماعي و تطبيقا لمقتضيات المواد 39 و 48 من القانون التنظيمي 130 - 13 لقانون المالية، تم إنجاز 3 دراسات تحليلية مكنت من انتقاء أهداف ومؤشرات النجاعة المرتبطة بمقاربة النوع، مستدامة وذات جدوى.

من ناحية ثانية، و في إطار برنامج تحدي الألفية الثاني خاصة في شقه المتعلق بدعم تفعيل إصلاح التكوين المهني، تم برسم سنة 2017، إنجاز تحليل مؤسساتي لمنظومة التكوين المهني في مجال النوع الاجتماعي والاندماج الاجتماعي على الصعيد المركزي والجهوي. وقد افرزت هذه العملية تقريرا يتناول قدرة منظومة التكوين المهني على إعداد، أنجاز، تتبع وتقييم استراتيجيات تدرج الانشغالات الاجتماعية والنوع في ميدان التكوين المهني.

وقد مكن ذلك من اقتراح اهداف واضحة وخطط عمل ترمي إلى إنعاش الادماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين داخل منظومة التكوين المهني.

كما انخرط قطاع التكوين المهني في المجالات الثلاثة للنسخة الثانية من البرنامج الحكومي للمساواة فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

1. تعزيز فرص عمل النساء واكتفائهن الاقتصادي؛
2. إنعاش مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛

3. إشاعة مبادئ المساواة ومقومة التفرقة والصور النمطية المرتبطة بالنوع.

ويعمل قطاع التكوين المهني على التطوير المتواصل والمستمر غايته في ذلك الرقي بجهاز ترسيخ النوع الاجتماعي بمنظومة التكوين المهني في إطار التعاون المثمر والبناء مع وحدة النجاعة ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)	% مشروع قانون المالية لسنة 2021/ قانون المالية للسنة 2020
الموظفون	76 302 000	77 745 000	1,89
المعدات والنفقات المختلفة	104 661 000	125 444 000	19,86
الاستثمار	163 423 000	195 000 000	19,32
المجموع	344 386 000	398 189 000	15,62

■ **تعليق**

مقارنة بالاعتمادات النهائية لقانون المالية التعديلي لسنة 2020، ستعرف اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة برسم 2021 ارتفاعا بنسبة15,6% .

وبذلك ترتفع نفقات الموظفين بنسبة تقترب من 2%. وترتفع نفقات المعدات والنفقات المختلفة بحوالي 20%. بينما تسجل نفقات االاستثمار ارتفاعا بنسبة 19%.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	77 745 000					
المعدات والنفقات المختلفة	125 444 000	-	-			
الاستثمار	195 000 000	-	-			
المجموع	398 189 000	-	-	65 000 000	40 000 000	423 189 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق النهوض بتشغيل الشباب

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)			% مشروع قانون المالية للسنة 2021 / قانون المالية للسنة 2020
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم وخدمات متعددة الاختصاص	102 548 130	77 745 000	29 566 300	17 000 000	21,22
قيادة منظومة التكوين المهني	103 394 664	-	78 781 500	31 000 000	6,18
تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني	138 443 206	-	17 096 200	147 000 000	18,53
المجموع	344 386 000	77 745 000	125 444 000	195 000 000	15,62

■ تعليق

ينبني جهاز نجاعة الأداء الذي أعده قطاع التكوين المهني في إطار تنزيل مقتضيات القنون التنظيمي 130 ـ13 لقانون المالية على 3 برامج:

1. **قيادة منظومة التكوين المهني ؛**
2. **نمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني ؛**
3. **دعم وخدمات متعددة الاختصاص.**

البرنامج	مجموع الاعتمادات	النسبة %	ملاحظات
دعم وخدمات متعددة الاختصاص	124 311 300	31,2	تمثل نفقات الموظفين 62,5 % من اعتمادات البرنامج
قيادة منظومة التكوين المهني	109 781 500	27,6	المساهمات أهم مشروع بالبرنامج وتمثل نسبة 72,5 %من اعتمادات البرنامج
تنمية ودعم تنفيد عرض التكوين المهني	164 096 200	41,2	اعتمادات الاستثمار تمثل 89,6 % من اعتمادات البرنامج

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
دعم وخدمات متعددة الاختصاص	77 745 000
قيادة منظومة التكوين المهني	-
تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني	-

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
دعم وخدمات متعددة الاختصاص	124 311 300	-	-	-	-	124 311 300
قيادة منظومة التكوين المهني	109 781 500	-	1 000 000	-	-	108 781 500
تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني	164 096 200	-	-	65 000 000	40 000 000	189 096 200
المجموع	398 189 000	-		65 000 000	40 000 000	422 189 000

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
3.م.م
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

يبرز الجدول الوزن الإجمالي للبرامج الميزانياتية الثلاثة حيث تمثل على التوالي مقارنة مع مجموع الميزانية العامة:

- **دعم وخدمات متعددة الاختصاص : 29.3%؛**
- **قيادة منظومة التكـوين المهني : 26.0%؛**
- **تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني : 44.7%؛**

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 910 : دعم وخدمات متعددة الاختصاص

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إحداث نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب	-	15 000 000	15 000 000
مشاريع و عمليات أخرى	250 000	-	250 000
دعم المهام	20 404 700	-	20 404 700
أنظمة المعلومات	2 045 000	-	2 045 000
الموارد البشرية والكفاءات	4 616 600	-	4 616 600
محيط العمل واستقبال المرتفقين	-	2 000 000	2 000 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	2 250 000	-	2 250 000

■ **تعليق**

برنامج دعم وخدمات متعددة الاختصاص، برنامج أفقي يتضمن 5 مشاريع ويصل إجمالي اعتماداته برسم السنة المالية 2021 ما مجموعه **46 565 700** درهم.

ويشتمل على المشاريع التالية:

- **دعم المهام؛**
- **محيط العمل واستقبال المرتفقين؛**
- **أنظمة المعلومات؛**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

- **مساعدة الأعمال الاجتماعية؛**
- **الموارد البشرية والكفاءات.**

ويمثل مشروع "**دعم المهام**" 43,8% من مجموع اعتمادات البرنامج وتتجلى غلبة اعتمادات التسيير على البرنامج.

برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
التخطيط	4 681 000	-	4 681 000
التقييم	9 313 500	-	9 313 500
المساهمات	61 700 000	31 000 000	92 700 000
تقنين وانعاش نظام التكوين المهني	3 087 000	-	3 087 000

■ تعليق

برنامج قيادة منظومة التكوين المهني، يشمل **4** مشاريع باعتمادات إجمالية قدرها 500 781 109 **درهم**. تمثل اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة 71,8% من مجموع اعتمادات البرنامج. ويهم هذا البرنامج:

- إعانات التوازن للمعاهد المتخصصة للتكوين المفوض تدبيرها للمنظمات والهيئات المهنية؛
- مساهمة الدولة في نفقات التكوين لفائدة متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة وفق شروط الاستحقاق؛
- دراسات تخطيط، تقييم، تقنين وإنعاش منظومة التكوين المهني.

وتمثل المساهمات 56,2 % من مجموع اعتمادات البرنامج وتهم:

1. إعانة التوازن للمعاهد ذات التدبير المفوض؛
2. مساهمة الدولة في نفقات التكوين لفائدة متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
3.م.م

3. منحة الاستثمار لفائدة مكتب التكويت المهني وإنعاش الشغل لتنمية التكوين المهني في المؤسسات السجنية .

برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم الإدماج الإقتصادي للشباب في إطار التعاون مع البنك الدولي	4 500 000	-	4 500 000
تنمية التكوين بالتدرج المهني	-	40 000 000	40 000 000
مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات	496 200	44 000 000	44 496 200
هندسة التكوين	7 600 000	-	7 600 000
تكوين مستمر وتكوين المكونين	4 500 000	63 000 000	67 500 000

■ تعليق

برنامج **تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني** يشمل **4** مشاريع أو عمليات بحجم اعتمادات التسيير والاستثمار يصل إلى **164,09 م.درهم**.

ويمثل مشروعي "تنمية التكوين بالتدرج المهني" و "مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات" **51,49%** من مجموع اعتمادات البرنامج.

في حين يمثل فصل الاستثمار **89,58 %** من هذه الاعتمادات؛ الشيء الذي يوضح الطابع الاستثماري بامتياز لهذا البرنامج الميزانياتي.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 8: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	125 444 000	195 000 000	320 444 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	-	-
جهة الشرق	-	-	-
جهة فاس - مكناس	-	-	-
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	-	-
جهة بني ملال - خنيفرة	-	-	-
جهة الدار البيضاء- سطات	-	-	-
جهة مراكش - آسفي	-	-	-
جهة درعة - تافيلالت	-	-	-
جهة سوس - ماسة	-	-	-
جهة كلميم - واد نون	-	-	-
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	-	-
جهة الداخلة - واد الذهب	-	-	-
المجموع	125 444 000	195 000 000	320 444 000

■ تعليق

حاليا لا يتم توزيع الاعتمادات على الجهات لكون تفويض الاعتمادات يتم حسب حاجيات المصالح الخارجية لقطاع التكوين المهني، لاسيما فصل المعدات والنفقات المختلفة.

وسيتم، في إطار تفعيل التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري للقطاع العمل مستقبلا على توزيع اعتمادات للتسيير والاستثمار حسب الجهات.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 9: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2022, 2023) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
نفقات الموظفين	76 302 000	84 718 000	77 745 000	81 274 000	82 306 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	104 661 000	127 505 000	125 444 000	281 350 000	254 000 000
نفقات الاستثمار	163 423 000	196 300 000	195 000 000	200 000 000	200 000 000
المجموع	344 386 000	408 523 000	398 189 000	562 624 000	536 306 000

■ **تعليق**

في إطار تنزيل مقتظيات القانون التنظيمي 13.130 المتعلق بقانون المالية، لاسيما المادة 5 منه،أعد قطاع التكوين المهني برمجته الميزانياتية للفترة 2021-2023 وقام بعرضها ومناقشتها أمام لجنة البرمجة ونجاعة الأداء لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وبذلك، يكون قطاع التكوين المهني قد انخرط كليا في دينامية الإصلاح الميزانياتي الذي تقوده مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة. ومن مزايا البرمجة الميزانياتية المتعدد السنوات تخويل القطاع رؤيا متوسطة المدى لتدبير الموارد المالية.

وتجدر الإشارة أن الإنتقال من الإسقاطات الأولية لسنة 2021 إلى مشروع قانون المالية لسنة 2021 يثير الملاحظات التالية حسب فصول الميزانية العامة للدولة:

	الإسقاطات الأولية لسنة 2021	مشروع قانون المالية 2021 لسنة	النسبة
نفقات الموظفين	84 718 000	77 745 000	-8,23
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	127 505 000	125 444 000	-1,61
نفقات الاستثمار	196 300 000	195 000 000	-0,66

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021,2022, 2023) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	55 000 000	85 000 000	65 000 000	79 000 000	79 000 000

■ تعليق

تتعلق هذه البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق النهوض بتشغيل الشباب"فيما يتعلق بتمويل برامج التكوين بالتدرج المهني، بالنسبة لقطاع التكوين المهني. وتعرض البرمجة لحصة القطاع على شكل دفعات في الحساب الخصوصي إلى جانب باقي الشركاء في منظومة التكوين بالتدرج المهني.

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
قيادة منظومة التكوين المهني					
الميزانية العامة	103 394 664	127 350 000	109 781 500	249 400 000	228 800 000
تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني					
الميزانية العامة	138 443 206	157 060 000	164 096 200	148 000 000	145 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	65 000 000	79 000 000	79 000 000
دعم وخدمات متعددة الاختصاص					
الميزانية العامة	102 548 130	117 395 000	124 311 300	165 224 000	162 506 000

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021,2022, 2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
دعم وخدمات متعددة الاختصاص					
إحداث نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب	-	-	15 000 000	-	-
دعم المهام	94 858 330	107 000 000	98 149 700	110 874 000	112 506 000
أنظمة المعلومات	3 863 940	5 500 000	2 045 000	34 000 000	29 500 000
الموارد البشرية والكفاءات	835 410	1 500 000	4 616 600	2 000 000	2 000 000
محيط العمل واستقبال المرتفقين	990 450	5 000 000	2 000 000	7 000 000	7 000 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	2 000 000	2 500 000	2 250 000	2 300 000	2 400 000
قيادة منظومة التكوين المهني					
التخطيط	2 500 000	5 000 000	4 681 000	6 000 000	6 000 000
التقييم	11 200 000	6 500 000	9 313 500	10 000 000	6 100 000
المساهمات	87 194 664	129 000 000	92 700 000	240 150 000	223 500 000
تقنين وانعاش نظام التكوين المهني	2 500 000	9 500 000	3 087 000	4 000 000	5 000 000
تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني					
دعم الإدماج الإقتصادي للشباب في إطار التعاون مع البنك الدولي	4 500 000	-	4 500 000	1 300 000	1 300 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

تنمية التكوين بالتدرج المهني	30 000 000	80 650 000	40 000 000	49 000 000	49 000 000
مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات	102 565 006	96 000 000	44 496 200	60 500 000	75 500 000
هندسة التكوين	878 200	5 000 000	7 600 000	6 000 000	6 000 000
تكوين مستمر وتكوين المكونين	500 000	1 500 000	67 500 000	33 000 000	-
دفع لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة	-	-	-	-	-

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
مكتب التكوين المهني و انعاش الشغل					
المداخيل الإجمالية	2 821 000 000	3 615 100 000	2 821 000 000	2 990 260 000	3 169 675 600
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	2 000 100 000	2 372 520 000	2 040 102 000	2 080 904 040	2 122 522 121
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	540 900 000	462 280 000	500 898 000	629 355 960	767 153 479
نفقات الاستثمار أو التجهيز	280 000 000	780 000 000	280 000 000	280 000 000	280 000 000

■ تعليق

يتعلق الأمر بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات، للفترة 2021-2023،لمكتب التكوين المني وإنعاش الشغل.
تتناول هذه البرمجة:

1. المداخيل الإجمالية؛
2. نفقات التسيير أو الاستغلال؛
3. نفقات الاستثمار أو التجهيز.

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
910 : **دعم وخدمات متعددة الاختصاص** مسؤول البرنامج : **مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية.**	هدف 1.910 : ترشيد التنظيم وعقلنة تدبير الموارد البشرية	مؤشر 1.1.910 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية	
		مؤشر 2.1.910 : معدل النجاعة المكتبية	
	هدف 2.910 : ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني	مؤشر 1.2.910 : نسبة النساء في العدد الاجمالي للموظفين	
		مؤشر 2.2.910 : نسبة النساء في مناصب المسؤولية	
905 **قيادة منظومة التكوين المهني** مسؤول البرنامج : **مديرة التخطيط والتقييم** غير أن التنفيذ العملي للبرنامج يقع على التوالي تحت مسؤولية المديرين ومسؤولي كل مديرية على حدة.	هدف 1.905 ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع	مؤشر 1.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي	مؤشر 1.1.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين المهني
		مؤشر 2.1.905 : [أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات [العدد الإجمالي	مؤشر 1.2.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات
		مؤشر 3.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي	مؤشر 1.3.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين - التكوين بالتمرس المهني
		مؤشر 4.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني- العدد الإجمالي	مؤشر 1.4.1.905 : نسبة المستفيدات من التكوين المهني - التكوين بالتدرج المهني
		مؤشر 5.1.905 : تطور حاجيات المقاولات من التكوين المهني المستمر	
		مؤشر 6.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

	هدف 2.905 : توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال	مؤشر 1.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني ـ العدد الاجمالي	مؤشر 1.1.2.905 : نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني
		مؤشر 2.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني ـ تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي	مؤشر 1.2.2.905 : نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني ـ تكوين نزلاء المؤسسات السجنية
		مؤشر 3.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني ـ تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي	مؤشر 1.3.2.905 : نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني ـ تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة
		مؤشر 4.2.905 : أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي	مؤشر 1.4.2.905 : نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة
	هدف 3.905 تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع	مؤشر 1.3.905 : النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي	مؤشر 1.1.3.905 : نسبة إدماج خريجات التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي
		مؤشر 2.3.905 : نسبة اعتمادالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني	
906 : **تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني** مسؤول البرنامج مديرة التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص.	هدف 1.906 : تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني	مؤشر 1.1.906 : عدد مؤسسات التكوين المهني العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المحدثة	
		مؤشر 2.1.906 : عدد الداخليات	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 910 : دعم وخدمات متعددة الاختصاص

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يتوخى هذا البرنامج إعداد وتدبير موارد ميزانية قطاع التكوين المهني بناء على المقاربة باعتبار النتائج بصفة عامة، وإنجاز المشاريع أو العمليات الأفقية بصفة خاصة، والتي ليست من اختصاص قيادة وحكامة منظومة التكوين المهني أو ذات صلة بالبنيات التحتية الاستيعابية والإيوائية والموارد البيداغوجية والبشرية لدعم وتنفيذ عرض التكوين.

يسعى هذا البرنامج الأفقي إلى تحقيق هدفين:

1. ترشيد التنظيم وعقلنة تدبير الموارد البشرية من خلال الفعالية في تدبير الموارد البشرية للقطاع من جهة، والترشيد وعقلنة الموارد المعلوماتية كمقومات الإدارة العمومية المعصرنة؛

2. مأسسة مقاربة النوع بقطاع التكوين المهني نظرا للمجهودات التي تبدلها السلطات الحكومية للرقي بشأن المرأة في المجتمع وميدان العمل. وتقاس المجهودات من خلال تيسير ولوج المرأة إلى الوظيفة العمومية و تحقيق المناصفة في مناصب المسؤولية.

يتعلق الأمر ببرنامج الدعم والخدمات متعددة الإختصاص الذي يضم المشاريع أو العمليات من قبيل:

1. دعم مهام المصالح المركزية واللاممركزة بما في ذلك نفقات الموظفين و نفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
2. محيط العمل واستقبال المرتفقين بما في ذلك أشغال التهيئة للمباني الإدارية والتقنية، اقتناء العتاد التقني وعتاد التجهيز واقتناءعتاد وأثاث المكتب؛
3. نظام المعلومات والربط بمختلف الشبكات؛
4. التكوين والتكوين المستمرللموارد البشرية والكفاءات؛
5. تحديث وإصلاح الإدارة؛
6. المخطط التشريعي؛
7. والنهوض بالعمال الاجتماعية للموظفين والأعوان.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

في إطار برنامج تحدي الألفية الثاني خاصة في شقه المتعلق بدعم تفعيل إصلاح التكوين المهني، تم برسم سنة 2017، إنجاز تحليل مؤسساتي لمنظومة التكوين المهني في مجال النوع الاجتماعي والاندماج الاجتماعي على الصعيد المركزي والجهوي. وقد افرزت هذه العملية تقريرا يتناول قدرة منظومة التكوين المهني على إعداد، أنجاز، تتبع وتقييم استراتيجيات تدرج الانشغالات الاجتماعية والنوع في ميدان التكوين المهني.

وقد مكن ذلك من اقتراح اهداف واضحة وخطط عمل ترمي إلى إنعاش الادماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين داخل منظومة التكوين المهني.

كما انخرط قطاع التكوين المهني في المجالات الثلاثة للنسخة الثانية من البرنامج الحكومي للمساواة فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

1. تعزيز فرص عمل النساء واكتفائهن الاقتصادي؛
2. إنعاش مشاركة النساء في اتخاد القرار؛
3. إشاعة مبادئ المساواة ومقومة التفرقة والصور النمطية المرتبطة بالنوع.

ويعمل قطاع التكوين المهني على التطوير المتواصل والمستمر غايته في ذلك الرقي بجهاز ترسيخ النوع الاجتماعي بمنظومة التكوين المهني في إطار التعاون المثمر والبناء مع وحدة النجاعة ومركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي.

كما يحظى بعد النوع باهتمام متزايد ضمن برنامج الدعم والخدمات متعددة الاختصاص سواء في توزيع وسائل العمل أو التوظيف أو الولوج لمناصب المسؤولية.

فنسبة النساء بالقطاع جد مهمة ومشرفة (44%) وتتجاوز المعدل الوطني بالوظيفة العمومية الذي يصل إلى حوالي 35% .

كما أن نسبة النساء في مناصب المسؤولية (39%) بالوظيفة العمومية المسجلة بالقطاع تفوق المعدل الوطني.

2. مسؤول البرنامج

مدير الشؤون الإدارية والموارد البشرية.

3. المتدخلين في القيادة

الأقسام التابعة لمديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية:

- **قسم الوسائل العامة؛**
- **قسم الموارد البشرية؛**
- **قسم الشؤون القانونية والعلاقة مع المواطن.**

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.910: ترشيد التنظيم وعقلنة تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.1.910 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	4	4	4	4	4	4	2023

- **توضيحات منهجية**

يرمي هذا المؤشر إلى ترشيد فعالية تدبير الموارد البشرية. ويمثل نسبة الموظفين المشرفين على تدبير الموارد البشرية إلى العدد الإجمالي لموظفي وأعوان قطاع التكوين المهني.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بحكم طبيعته ونوعية المعطيات التي يرتكز عليها، فإن هذا المؤشر إحصائي ونوعا ما كمي، ويركز على جانب التأطير الإداري المحض للموارد البشرية. ومن ناحية ثانية، تتمثل نقاط ضعف المؤشر في كونه يستثني الجوانب المتعلقة بترشيد الموارد البشرية .

- **تعليق**

سوف يعرف المؤشر استقرارا خلال هذه الظرفية الراهنة التي تمر منها البلاد، وإضافة على ذلك يحقق المؤشر قيما مرضية تستقر معه القناعة بالتوجه السليم نحو تدبير فعال للموارد البشرية لقطاع التكوين المهني.

المؤشر 2.1.910 : معدل النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	14 700	19 000	19 000	19 000	18 500	18 500	2023

- **توضيحات منهجية**

يهدف هذا المؤشر إلى تحسين تدبير الموارد المعلوماتية. ويمثل الكلفة المتوسطة بالدرهم لكل قمطر معلوماتي داخل حظيرة من المناصب المعلوماتية.

- **مصادر المعطيات**

o قسم الوسائل العامة (مصلحة المعلوميات).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يوضح المؤشر الكلفة المتوسطة للعتاد المعلومياتي بالنظر لعدد الموظفين المزودين بحاسوب وطابعة والربط بالأنترنيت. تمت التغطية الشاملة للموظفين وأعوان قطاع التكوين المهني.

- **تعليق**

عرفت سنة 2019 تراجعا لقيمة المؤشر إلى 700 14 درهم مقارنة مع سنة 2018 نظرا لهبوط قيمة 20 حاسوب وطابعة بفعل التقادم.

ويروم قطاع التكوين المهني إلى مجموعة من الاقتناءات خلال الثلات السنوات القادمة لرفع من حجم التغطية بالعتاد الملومياتي، والزيادة من مردودية الموظفين بالإضافة إلى الربط بالأنترنيت و مختلف الوسائط المعلوماتية. ستعرف سنة 2020 انخفاظا في قيمة المؤشر ويرجى هذا التراجع لعدم اقتناء العتاد المعلوماتي خلال سنة 2020، وبحكم التطور التكنولوجي السريع وارتفاع أثمان العتاد ارتباطا بجودة الاقتناءات ارتفعت الكلفة إلى 19 000 درهم سنة 2021.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ف.ت.ت.م.ت
م.م.3

الهدف 2.910: ضمان المساواة المهنية بقطاع التكوين المهني

المؤشر 1.2.910 : نسبة النساء في العدد الاجمالي للموظفين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	44	44	44	44	45	45	2023

- **توضيحات منهجية**

يسعى المؤشر إلى تسليط الضوء على المجهودات التي يبدلها قطاع التكوين المهني من أجل مأسسة مقاربة النوع والمناصفة في الولوج إلى الوظيفة العمومية بحساب تطور نسبة النساء الموظفات إلى العدد الإجمالي للموظفين والأعوان المشتغلين في ميدان التكوين المهني.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المؤشر ذو طبيعة إحصائية، يمكن من الرصد الكمي لمأسسة مقاربة النوع. لا يدمج الموارد البشرية (الأطر الإدارية والبيداغوجية) لجهاز التكوين المهني.

- **تعليق**

بصفة عامة، نسبة النساء في العدد الإجمالي للموظفين جد مرتفعة وتتجاوز المعدل الوطني الذي يوجد في حدود 35% والمعيار الدولي المعين في 40%.

نسبة النساء بالقطاع جد متقدمة (44%)، ومن المتوقع ارتفاع قيمة هذا المؤشر سنة 2023.

المؤشر 2.2.910 : نسبة النساء في مناصب المسؤولية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	39	34	39	39	40	40	2023

- **توضيحات منهجية**

يندرج هذا المؤشر ضمن قائمة المؤشرات الأفقية الموحدة بين القطاعات الوزارية يرمي إلى قياس مقاربة النوع والمناصفة في الولوج على مناصب المسؤولية. و يحتسب كنسبة عدد النساء في مناصب المسؤولية إلى العدد الإجمالي لمناصب المسؤولية بالمصلح المركزية والمصالح اللامركزة لقطاع التكوين المهني.

- **مصادر المعطيات**

قسم الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يقدم المؤشر قياسا كافيا لمدى تطبيق مقاربة النوع والناصفة في الولوج لمناصب المسؤولية غير انه يقتصر على تسليط الضوء على مدى تطور المناصفة ويبقى تحديد الآليات الضرورية لبلوغ الهدف. يجب أن يدمج المؤشر الأطر الإدارية لجهاز التكوين المهني.

- **تعليق**

نسبة النساء في مناصب المسؤولية بالوظيفة العمومية المسجلة بالقطاع تفوق المعدل الوطني، هذا راجع للكفاءة التي تتوفر عليها نساء القطاع.

برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

إن التكوين المهني مطالب بلعب دور أساسي في التنمية المستدامة ببلادنا، خاصة ما يتعلق بالتنافسية والتماسك الاجتماعي و الترابي. وتتمثل المهام المنوطة به في هذا المجال في دعم التنمية الاقتصادية والاستجابة لحاجيات المشغلين والأجراء من التكوين للحفاظ على تنمية الكفاءات والمؤهلات المهنية وتحسين تنافسية المقاولة. إضافة إلى تلبية الطلب الاجتماعي من التكوين بما يتناسب مع المحيط الاقتصادي.

ونظرا لتعدد الفاعلين والمتدخلين في منظومة التكوين المهني، فلا مناص من قيادة لهذه المنظومة تشرك مختلف المتدخلين في إعداد وإنجاز السياسة الوطنية للتكوين المهني.

أ. **مختصر إستراتيجية البرنامج وغاياته العامة**

إن قيادة منظومة التكوين المهني تتحقق أساسا من خلال:

- إعداد سياسة وطنية للتكوين المهني وتتبع تنفيذها؛
- تبني تخطيط منتظم للتكوين المهني من أجل ضمان التقارب المنشود بين الحاجيات وعرض التكوين، بناء على:
  - o الدراسات القطاعية للتعرف على الحاجيات الكمية والنوعية من التكوين المهني؛
  - o التقييم المنتظم للمنظومة (دراسات الجودة ودراسات ملائمة التكوين/التشغيل) الذي يمكن من ضبط، مطابقة وإعادة تأطير منظومة التكوين المهني؛
- القيام بالحملات الإعلامية والتحسيسية، إضافة إلى الإجراءات التشجيعية بغرض توسيع الولوج إلى المنظومة مع تقوية التماسك الاجتماعي والترابي
- السهر على تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين من خلال إرساء معايير ومرجعيات ونظام للتقرير؛
- تحسين حكامة منظومة التكوين المهني التي تتسم بتعدد الفاعلين، الشيء الذي يتطلب مزيدا من توضيح أدوار وصلاحيات ومسؤوليات مختلف المتدخلين. ومن أجل ذلك، فعقود البرامج التي ستبرم بين الدولة والفاعلين العموميين والخواص والمهنيين تحدد الأهداف المنشودة، الإمكانيات المعبأة وكيفيات التقييم وآليات الضبط.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ب.ك.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

فيما يتعلق بهدف تقريب عرض التكوين من حاجيات الأفراد والجماعات والمقاولات من الكفاءات، لا يميز عرض التكوين المهني المقدم بين الجنسين. بل في بعض المجالات التكوينية تستحوذ الفتيات بحصة الأسد من الطاقة الاستيعابية والإيوائية للجهاز.

ومن ناحية أخرى، ولجت الفتيات شعبا للتكوين المهني كانت بالأمس القريب حكرا على المتدربين الذكور. فأصبحن يلجن كل التخصصات التي يوفرها جهاز التكوين المهني.

أما بالنسبة لولوج الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني، سواء تعلق الأمر بنزيلات و نزلاء المؤسسات السجنية أو الأشخاص في وضعية إعاقة، فإن عرض التكوين المهني المقدم لهذه الفئة مفتوح دون تمييز مع مراعاة الحاجيات الخصوصية للنساء والرجال .

وبهدف دعم جهود الأسر في تحمل مصاريف التكوين المهني تم منذ الموسم الدراسي 2008/2007 إقرار منح مساهمة مالية من طرف الدولة في مصاريف تكوين المتدربين بمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة بناء على معايير انتقاء تعتمدها اللجان الجهوية واللجنة الوطنية.

وتدرس اللجان الجهوية الطلبات المقدمة بناء على المعايير المعتمدة والمطبقة على أسر المرشحات المرشحين للاستفادة من المساهمةةعلى قدم المساواة.

2. مسؤول البرنامج

مديرة التخطيط والتقييم

غير أن التنفيذ العملي للبرنامج يقع على التوالي تحت مسؤولية المديرين ومسؤولي كل مديرية على حدة.

3. المتدخلين في القيادة

- الأقسام الثلاثة التابعة لمديرية التخطيط والتقييم؛

- قسم التكوين المهني الخاص (مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص)؛

- قسم التكوين أثناء العمل (مديرية التكوين في الوسط المهني)؛

- المندوبيات الجهوية للتكوين المهني.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.905: ضمان تقريب عرض التكوين من الحاجيات من الكفاءات مع اعتبار النوع

المؤشر 1.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي

	المؤشرات الفرعية	الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد المستفيدين من التكوين المهني - العدد الإجمالي		عدد	426 458	446 654	405 997	414 273	425 987	**425 987**	**2023**
	نسبة المستفيدات من التكوين المهني	%	39	40	43	43	44	**44**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

يوضح هذا المؤشر الأعداد اللإجمالية للمتدربين المستفيدين من التكوين المهني بالقطاعين العام والخاص في مختلف أنماط التكوين.

خريطة التكوين المهني يتم إعدادها سنويا، وتعد آلية أساسية للتخطيط في مجال التكوين المهني، وتتضمن معطيات حول الإحصاء السنوي لأعداد المتدربين والخريجين، وكذا توقعات السنتين المواليتين وشعب التكوين ومراكز ومعاهد التكوين المهني وكذا المردودية الداخلية ونسبة الإقبال.

وتنطلق هذه العملية بشكل دوري ابتداء من شهر يناير.

وتتم هذه العمليات من خلال تجميع المعطيات ومعالجتها في قاعدة بيانات. وتعقد اجتماعات مع ممثلي القطاعات المكونة للمصادقة عليها.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التخطيط والتكوين - قسم التخطيط؛
- مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص - قسم التكوين المهني الخاص.

- مديرية التكوين في الوسط المهني - قسم التدرج المهني؛
- القطاعات المكونة؛
- المندوبيات الجهوية والمصالح الخارجية للتكوين المهني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية ويتطلب توفر المعطيات بصفة دائمة ومحينة؛
- التأخر في التوصل بالمعطيات؛
- تحيين القطاعات المكونة للتوقعات بناء على نتائج السنة السابقة.

- **تعليق**

يعمل قطاع التكوين المهني بصفة دائمة على تحسين وضعية القطاع لتوفير اليد العاملة المؤهلة، وذلك بهدف الرفع من

التنافسية وتحسين قابلية الولوج إلى سوق الشغل. ولبلوغ الأهداف المتوخاة يسعى القطاع إلى الرفع من أعداد المتدربين؛ وذلك بإحداث مؤسسات جديدة وتنويع عرض التكوين بخلق شعب تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل ومع التطورات التي تعرفها بلادنا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد من المتوقع زيادة عدد المستفيدين من التكوين المهني خلال الثلاث سنوات القادمة، وكذلك مقاربة النوع في ولوج التكوين المهني.

المؤشر 2.1.905 : [أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات [العدد الإجمالي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
[أعداد المستفيدين من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات [العدد الإجمالي		عدد	289 446	294 944	287 490	291 765	298 442	**298 442**	**2023**
المؤشر	نسبة المستفيدات من التكوين المهني : التكوين داخل المؤسسات	%	42	39	43	43	43	**43**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

يدقق هذا المؤشر أعداد المستفيدين من التكوين المهني في نمط التكوين داخل المؤسسات.

إعداد خريطة التكوين المهني:

يتم إعدادها سنويا، وتعد آلية أساسية للتخطيط في مجال التكوين المهني، وتتضمن معطيات حول الإحصاء السنوي لأعداد المتدربين والخريجين، وكذا توقعات السنتين المواليتين وشعب التكوين ومراكز ومعاهد التكوين المهني وكذا المردودية الداخلية ونسبة الإقبال.

وتنطلق هذه العملية بشكل دوري ابتداء من شهر يناير.

وتتم هذه العمليات من خلال تجميع المعطيات ومعالجتها في قاعدة بيانات. وتعقد اجتماعات مع ممثلي القطاعات المكونة للمصادقة عليها

- **مصادر المعطيات**

- الأقسام الثلاثة التابعة لمديرية التخطيط والتقييم؛

- قسم التكوين المهني الخاص (مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص)؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

- قسم التكوين أثناء العمل (مديرية التكوين في الوسط المهني)؛

- المندوبيات الجهوية للتكوين المهني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محظة لا يتطرق للجانب الكيفي لمنظومة التكوين المهني.

- **تعليق**

التكوين المهني داخل المؤسسات يمثل نمط التكوين الغالب من حيث أعداد المستفيدين من عرض التكوين المهني.

ويمثل النسب التالية مقارنة بالأعداد الإجمالية للمستفيدين:

2019	2020	2021	2022	2023
42%	39%	43%	43%	43%

المؤشر 3.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي

المؤشر		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد المستفيدين من التكوين بالتمرس المهني- العدد الإجمالي		عدد	97 565	108 210	121 500	125 000	127 000	**127 000**	**2023**
	نسبة المستفيدات من التكوين - التكوين بالتمرس المهني	%	23	23	23	23	23	**23**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

تشير الأرقام الإحصائية وكذا التوقعات أعلاه، الواردة من القطاعات المكونة، إلى الأعداد السنوية للمتمرسين والمتمرسات داخل المؤسسات التكوينية وكذا داخل المقاولات المستقبلة(بنسبة 50% من مدة

التكوين والمصرح بها من طرف القطاعات المكونة المعنية: مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات/قطاع الفلاحة).

ولكي يتم التكوين بالتمرس بكيفية متوازنة على العموم بين المقاولة ومؤسسة التكوين المهني، وجب وضع آليات تنظيم هذا النمط. وذلك باعتماد المصادقة على خريطة التكوين بالتمرس قبل إنجازها من طرف المتدخلين في عملية التكوين.

- **مصادر المعطيات**

القطاعات المكونة المعنية بنمط التمرس المهني والتي تتم معالجتها على مستوى مصلحة التمرس المهني التابعة لمديرية التكوين في الوسط المهني.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر تنقصه إحصائيات تفصيلية وتشخيصات تكميلية، على سبيل المثال وتيرة التدريب بين المؤسسة التكوينية والمقاولة المستقبلة، حسب القطاع المعني بحرف التكوين(قطاع الفلاحة والصيد البحري، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات،..... إلخ)

وبعدما تمت بلورة نمط التكوين بالتمرس المهني كما جاء في القانون المنظم (50% بالمؤسسة و 50% بالمقاولة)، تم إغفال تكريس المقاولة كفضاء ضروري.

- **تعليق**

يجب العمل على:

- إحداث آلية للتواصل عن قرب بين مؤسسة التكوين المهني والمقاولة المستقبلة، قصد تتبع وتقييم التكوين بالتمرس على صعيد المؤسسة التكوينية والمقاولة.
- اعتماد مقاربة تشاركية لجعل المقاولة طرفا مباشرا في التكوين، من أجل فسح المجال لاستقبال المتمرسين.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي لضمان المساواة بين الجنسين، لتثمين الموارد البشرية انطلاقا من التكوين كمحطة أولى.

المؤشر 4.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني- العدد الإجمالي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد المستفيدين من التكوين بالتدرج المهني- العدد الإجمالي		عدد	39 447	45 240	43 500	45 240	47 050	**47 050**	**2023**
المؤشرات الفرعية	نسبة المستفيدات من التكوين المهني - التكوين بالتدرج المهني	%	54	52	51	51	51	**51**	**2023**

توضيحات منهجية

يدقق هذا المؤشر أعداد المستفيدين من التكوين في نمط التدرج المهني حيث يتلقى المتدرجون التكوين ال نظري بمراكز التدرج المهني بنسبة 20% والتكوين بالمقاولات بالنسبة المتبقية 80%.

يمثل إلى جانب التمرس المهني نمط التكوين بالوسط المهني
الأكثر ملائمة لبعض القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة التقليدية.

يتم تجميع المعطيات من خلال جدادات ترسل للقطاعات المكونة التي يتم تعبئتها والمصادقة عليها.

مصادر المعطيات

- قسم التخطيط (مديرية التخطيط والتقييم)
- قسم التدرج المهني (مديرية التكوين في الوسط المهني).

حدود و نقاط ضعف المؤشر

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.ع
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محظة لا يتطرق للجانب الكيفي لنمط التكوين بالتدرج المهني. تداخل الشركاء يحد من تحقيق الأهداف المتوخاة من برنامج التكوين بالتدرج المهني بحيث يجب الانخراط الفعال لجميع القطاعات المكونة والمقاولات المنخرطة في هذا النمط من التكوين.

- **تعليق**

إن هذه المؤشرات تمكن من تتبع وتقييم التطور الذي يعرفه التكوين بالتدرج المهني ومدى استجابة عرض التكوين المهني لحاجيات الأفراد والمقاولات.

لبلوغ الأهداف المسطرة في هذا البرنامج يجب تعبأة الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية التحسيس والتتبع والتقييم ومراقبة البرنامج مع ما يقتضيه ذلك من تنظيم حملات تحسيسية وتواصلية قصد انخراط جميع الشركاء في هذا النمط من التكوين.

المؤشر 5.1.905 : تطور حاجيات المقاولات من التكوين المهني المستمر

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	591 540	621 000	585 500	644 000	708 000	708 000	2023

- **توضيحات منهجية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

1. بالنسبة لسنة 2020 التي تصادف تفشي الجائحة (COVID -19) تم تخفيض أعداد المستفيدين من عمليات التكوين المستمر بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2019.
2. بالنسبة لسنوات 2021 و 2022 و2023 و2024 اللواتي تعتبر سنوات الإقلاع بعد الجائحة المذكورة تم احتساب أعداد المستفيدين من عمليات التكوين المستمر بزيادة 10% من سنة إلى أخرى.

للإشارة فإن معطيات حصيلة المستفيدين من عمليات التكوين المستمر برسم سنة ما، لا تكون متوفرة لدى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل إلا من بعد 31 دجنبر من السنة الموالية .

- **مصادر المعطيات**

- قسم التكوين أثناء العمل (مديرية التكوين في الوسط المهني).

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يواجه مصدر المعطيات عراقيل في تجميع المعطيات الإحصائية والتوقعية. هذه من جهة ومن جهة ثانية، يفتقر المؤشر إلى الشمولية لأن الحاجيات من التكوين المستمر للمقاولات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعة الصغيرة والمتوسطة غير معروفة أو غير معبر عنها.

- **تعليق**

يعتمد المؤشر على جمع المعطيات الاحصائية والتوقعية ذات الصلة بالحاجيات من التكوين المهني المستمر بالقطاع الإنتاجي المنظم. تتمثل مصادر المعطيات في المنظمات والجمعيات المهنية، المقاولات، مرصد المهن والكفاءات للشعب المهنية ثم المجموعات ما بين المهن للقطاعات الاقتصادية، حيث تبقى هذه الأعداد ،أعداد تقديرية.

المؤشر 6.1.905 : أعداد المستفيدين من التكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	14 261	16 253	12 300	14 500	15 500	15 500	2023

- **توضيحات منهجية**

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

يتعلق الأمر بالعدد السنوي للمستفيدين من التكوين بالمعاهد المتخصصة المحدثة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص مراكز التدرج المهني داخل المقاولات. ويرمي إحداث هذه المراكز والمعاهد إلى:

- تأهيل الشباب وتيسير اندماجهم في الحياة العملية وتحسين تنافسية المقاولة؛
- تفويض تدبير التكوين للمقاولات والمنظمات المهنية.

- **مصادر المعطيات**
  - قسم التخطيط ؛
  - قسم التدرج المهني؛
  - قسم التكوين أثناء العمل.
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم تزويد قيم المؤشر من أعداد المستفيدين من التكوين الأساسي بالمعاهد المتخصصة مستوى التقني والتقني المتخصصص وأعداد المتدرجين بمراكز التدرج المهني المحذثة داخل المقاولات. مايمثل نقطة ضعف المؤشر هو عدم التجانس بين المعطيين الإحصائيين لعرضين مختلفين للتكوين المهني.

- **تعليق**

رغم النقص المسجل، يبقى المؤشر ذو أهمية وفعالية في قياس نجاعة الأداء فيما يتعلق بالتكوين المهني الأساسي في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الهدف 2.905: توسيع ولوج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التكوين المهني مع مراعاة حاجيات النساء والرجال

المؤشر 1.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني ـ العدد الاجمالي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني ـ العدد الاجمالي		عدد	11 235	12 058	12 768	13 150	13 700	**13 700**	**2023**
المؤشرات الفرعية	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني	%	7,60	6	6,50	9,40	9,40	**9,40**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالعدد السنوي للمستفيدين من برامج التكوين المهني، سواء تعلق الأمر بنزلاء المؤسسات السجنية أو الأشخاص في وضعية إعاقة؛ وذلك في إطار الشراكة مع مختلف المتدخلين والشركاء المعنيون.

تهدف البرامج الموجهة لهذه الفئات إلى منحهم تكوينا من أجل اكتساب مهارات تيسير إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

- **مصادر المعطيات**

- قسم تكوين السجناء؛
- قسم التخطيط؛
- الشركاء المعنيون بهذه الفئات الاجتماعية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

يتم تزويد المؤشر من أعداد المستفيدين من التكوين المهني من نزلاء المؤسسات السجنية وأعداد المستفيدين من التكوين المهني من الأشخاص في وضعية إعاقة.

غير أن هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محضة ولا يتطرق إلى الجانب الكيفي لإنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا بالإضافة إلى تعدد الشركاء والقطاعات المكونة المشاركة في إنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص ذات الاحتياجات الخاصة مما يحد من تحقيق الأهداف المتوخاة.

- **تعليق**

رغم نقاط الضعف المسجلة، يبقى هذا المؤشر ذو أهمية وفعالية في قياس نجاعة الأداء المتعلقة بتكوين الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

المؤشر 2.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية - العدد الإجمالي		عدد	10 720	11 558	12 158	12 500	13 000	**13 000**	**2023**
المؤشرات الفرعية	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين نزلاء المؤسسات السجنية	%	6,40	7	5	8	8	**8**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالعدد السنوي لنزلاء المؤسسات السجنية للمستفيدين من برامج التكوين المهني؛ وذلك في إطار الشراكة مع مختلف المتدخلين والشركاء المعنيون.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

تهدف البرامج الموجهة لهذه الفئات إلى إعادة تأهيلهم منحهم تكوينا ييسر إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

- **مصادر المعطيات**

  - قسم تكوين السجناء؛
  - قسم التخطيط؛
  - الشركاء المعنيون بهذه الفئات الاجتماعية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محضة ولا يتطرق إلى الجانب الكيفي لإنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. هذا بالإضافة إلى تعدد الشركاء والقطاعات المكونة المشاركة في إنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص ذات الاحتياجات الخاصة مما يحد من تحقيق الأهداف المتوخاة.

كما أنه، رغم المجهودات المبذولة من طرف قطاع التكوين المهني والشركاء المعنيين لتوفير عدد مهم من المقاعد البيذاغوجية، إلا أن معدل الإنجاز يظل متغيرا جدا، نظرا لبعض الصعوبات التي تظل عائقا في الوصول إلى الهدف المتوخاة والمتمثلة في عدم رغبة النزلاء من الاستفادة من التكوين المهني وكذا تفاوت في إقبال المتدربين على بعض الشعب.

- **تعليق**

الأعداد الإجمالية المستفيدة من التكوين المهني لهذه الفئات تسجل تطورا ملحوظا يرجع إلى الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بهذه الفئات وإيلائها العناية الازمة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

المؤشر 3.2.905 : أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد الفئات ذات الاحتياجات الخاصة المستفيدة من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة - العدد الإجمالي		عدد	515	500	610	650	700	**700**	**2023**
المؤشرات الفرعية	نسبة الفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة المستفيدات من التكوين المهني - تكوين الأشخاص في وضعية إعاقة	%	31	30	36	36	36	**36**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بالعدد السنوي للأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج التكوين المهني؛ وذلك في إطار الشراكة مع مختلف المتدخلين والشركاء المعنيين.

يتم تنظيم عملية إحصاء الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من التكوين المهني سنويا، وتتم هاته العملية من خلال تجميع المعطيات الإحصائية الواردة من مختلف الفاعلين المكونين في هذا المجال. كما تتم مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي خلال إنجاز هاته العملية.

وتهدف البرامج الموجهة إلى هذه الفئات إلى منحهم تكوينا من أجل اكتساب مهارات تيسر إدماجهم في الحياة الاجتماعية والمهنية.

- **مصادر المعطيات**

- قسم تكوين السجناء؛
- قسم التخطيط؛
- الشركاء المعنيون بهذه الفئات الاجتماعية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عملية إحصاء الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج التكوين المهني تعرف بعض التعثر، وذلك نظرا لعدم استجابة بعض القطاعات الحكومية لعملية الإحصاء في الآجال المعقولة.

إن هذا المؤشر ذو طبيعة إحصائية محضة ولا يتطرق إلى الجانب الكيفي لإنجاز برامج التكوين المهني لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

هذا بالإضافة إلى تعدد الشركاء والقطاعات المكونة المشاركة في إنجاز برامج التكوين المهني لفائدة هاته الفئة من الأشخاص مما يحد من تحقيق الأهداف المتوخاة.

- **تعليق**

رغم نقاط الضعف المسجلة، يبقى هذا المؤشر ذو أهمية وفعالية في قياس نجاعة الأداء المتعلقة بتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة.

الأعداد الإجمالية المستفيدة من التكوين المهني لهذه الفئات، رغم تواضعها، تسجل تطورا ملحوظا يرجع إلى الاهتمام المتزايد للسلطات العمومية بهذه الفئات وإيلائها العناية اللازمة.

المؤشر 4.2.905 : أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
أعداد المستفيدين (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة - العدد الإجمالي		عدد	4 242	5 000	5 500	6 500	7 500	**7 500**	**2023**
المؤشرات الفرعية	نسبة المستفيدات (من الفئات المؤهلة) من المساهمة في نفقات متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني المعتمدة	%	53	58	58	58	58	**58**	**2023**

- **توضيحات منهجية**

بهدف دعم جهود الأسر في تحمل مصاريف التكوين المهني تم منذ الموسم الدراسي 2008/2007 إقرار منح مساهمة مالية من طرف الدولة في مصاريف تكوين المتدربين بمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة بناء على معايير انتقاء تعتمدها اللجان الجهوية واللجنة الوطنية.

يتم تجميع أعداد المتدربين المستفيدين من المساهمة من الملفات المصادق عليها من قبل اللجان الجهوية.

النتائج النهائية لأعداد المستفيدين من المساهمة التي تصادق عليها اللجنة الوطنية تشكل فيم المؤشر. أما التوقعات، فإلى أفق 2021 كان مصدرها الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص:

- قسم التكوين المهني الخاص.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

قدرة المؤشر على قياس فعالية المساهمة في نفقات المتدربين في دعم وتوسيع ولوج بنات وأبناء الأسر إلى التكوين المهني بالمؤسسات الخاصة المعتمدة بتخصصات مستوى التقني تبقى محدودة.

ومن أجل تجويد هذه الآلية وجب مراجعة دليل المساطر لمواكبة تطورات التي يعرفها هذا المجال.

- **تعليق**

تجب مساءلة قدرة المؤشر على تقييم قدرة الآلية المتمثلة في المساهمة في نفقات أسر المتدربين على دعم وتوسيع الولوج إلى التكوين المهني كهدف من أهداف البرنامج.

خلال السنة المالية 2021 سيتم الرفع من عدد المستفيدين بنسبة تفوق 15٪.

الهدف 3.905: تحسين جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين مع اعتبار النوع

المؤشر 1.3.905 : النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
النسبة الاجمالية لإدماج خريجي التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي		%		68	69	70	0	70	2022
المؤشر الفرعية	ن	%		65,70	65,70	65,70	0	65,70	2022
	نسبة إدماج خريجات التكوين المهني بالنسيج الاقتصادي								

- **توضيحات منهجية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
3.م.م
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

ينجز قطاع التكوين المهني بصفة دورية (كل ثلاث سنوات) بحثا وطنيا لتتبع خريجي التكوين المهني لقياس مستوى إدماجهم في الحياة العملية.

وتمكن هذه البحوث الميدانية من معرفة مدى ملاءمة نظام التكوين لحاجيات النظام الإنتاجي على المديين القريب والمتوسط، وذلك من خلال تقييم مستوى إدماج الخرجين عبر برمجة جولتين متتابعتين لمساءلة نفس العينة من الخريجين بعد 9 و 36 شهرا من التخرج Enquête panel.

ويتضح من خلال نتائج البحث الوطني لتتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني، فوج 2016، 9 أشهر بعد التخرج، أن النسبة الإجمالية للإدماج بلغت 67,1 % كما يتبين من خلال تحليل الوضعية المهنية للخريجين حسب النوع أن الولوج لسوق الشغل يبدو أكثر سهولة لدى الخريجين مقارنة بالخريجات. حيث يلاحظ أن معدل الإدماج عند الخريجين (68%) يفوق المستوى المسجل لدى الخريجات(65,7%).

- **مصادر المعطيات**

مديرية التخطيط والتقييم (قسم التخطيط).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يمكن التوفر على المؤشرات الخاصة بدراسات تتبع خريجي مؤسسات سنويا لأنها تنجز بصفة دورية كل ثلاث سنوات وتتضمن إنجاز بحث ميداني بمختلف أقاليم المملكة عبر إجراء مقابلات مباشرة مع عينة من الخرجين تفوق 30000 خريج بالنسبة لفوج 2016.

التأخر في التوصل بالإحصائيات المتعلقة بالخرجين يعرقل أنجاز الأبحاث في الآجال المحددة بالتالي النتائج المتبطة بتلك الأبحاث. تجدر الإشارة أنه يصعب التكهن بقيم المؤشر لكون نسبة إدماج الخريجين تخضع لتقلبات سوق والحالة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية قبلة الخريجين.

- **تعليق**

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

تجدر الإشارة إلى أن إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل لا تتحكم فيه فقط كفاءاتهم الذاتية ومستوياتهم التكوينية، بل يخضع لعوامل أخرى مؤثرة في وتيرة إحداث مناصب الشغل من قبل النظام الإنتاجي الوطني والظرفية الاقتصادية للبلد.

من المتوقع إنجاز بحث وطني جديد خاص بفوج 2016 لمسائلة الخريجين حول وضعيتهم المهنية بعد 36 شهر بعد التخرج.

من المتوقع إنجاز بحث وطني جديد خاص بفوج 2019 لمسائلة الخريجين حول وضعيتهم المهنية بعد 9 شهر بعد التخرج.

وأمام هذه الوضعية، فقد تم تبني أعلى نسبة إدماج كقيمة توقعية برسم سنة 2022 .

بالنسبة لقيمة سنة 2023 لم يتم توفيرها من طرف المصلحة المعنية لعدم التمكن من توقعها.

المؤشر 2.3.905 : نسبة اعتمادالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	99	99	99	100	100	100	2023

- **توضيحات منهجية**

بالبسط (عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة بعد رأي اللجنة المختصة) وبالمقام (عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المرشحة). يقيس المؤشر مدى اعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاصة أي استجابة ملفات ترشيح المؤسسات الراغبة في تأهيل مجموع شعب التكوين المهني الملقنة بها وبالتالي حصولها على الاعتماد للضوابط القانونية والتنظيمية مما ينعكس إيجابا على جودة التكوين بالقطاع الخاص للتكوين المهني.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص (قسم التكوين المهني الخاص).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تقديم طلب تأهيل الشعب أو اعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاصة إجراء إرادي. ويمثل المؤشر عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة - بعد رأي اللجنة المختصة - على عدد مؤسسات التكوين المهني الخاص المرشحة للحصول على الاعتماد.

تركيبة المؤشر ووضيفته تقتصران على قياس نسبة ملفات طلبات الاعتماد الحاصلة على الاعتماد إلى مجموع الملفات المرشحة و لاتنكبان على تغطية احتياطي المؤسسات القابلة لمسطرة التأهيل والاعتماد بالقطاع الخاص. وفي انتظار تبني هذه القاربة، يمسي المؤشر ذو طبيعة وصفية للإقبال على مساطر التأهيل والاعتماد.

- **تعليق**

بالرغم من الطابع الحسابي، الاحصائي للمؤشر إلا انه من خلال تطور نسبة اعتماد المؤسسات الخاصة يمكن من تتبع جودة التكوين ونجاعة أداء الفاعلين الخواص في ميدان التكوين المهني وحماية حقوق المتدربين بالمؤسسات الخاصة للتكوين المهني.

يتم حاليا مراجعة قانون التكوين المهني لجعل مسطرة إعتماد الشعبة تتم مباشرة مع الترخيص للمؤسسة قصد تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف مؤسسات التكوين المهني الخاص.

برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تتجلى تنمية و دعم تنفيذ عرض التكوين بالخصوص من خلال:

- تطوير الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني من خلال إنشاء مؤسسات التكوين المهني؛
- تطوير الموارد البيداغوجية عبر المساهمة في وضع أو مراجعة البرامج البيداغوجية باعتبار المقاربة حسب الكفاء ات و كذا تكوين المكونين؛
- تطوير التكوين في الوسط المهني و الشراكة بين القطاعين العام و الخاص. يتعلق الأمر بتنمية التكوين بالتدرج المهني و إنشاء معاهد متخصصة تعتمد نظام التدبير المفوض لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية؛
- بالموازاة مع التكوين الأساسي، يسهر قطاع التكوين المهني على تطوير التكوين المستمر لخلق وإذكاء التنافسية بين المقاولات.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تتم عملية تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني عبر إحداث وتوسيع مؤسسات التكوين المهني بعد تخطيط مسبق وعن طريق مساطر تأخذ بعين الاعتبار البعد النوعي من مبادئ المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الفتيات و تشجيعهن من خلال إعطائهن الأسبقية في التسجيل في الداخليات وكذلك تخصيص نسبة معينة من عدد المقاعد المتوفرة.

2. مسؤول البرنامج

مديرة التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص.

3. المتدخلين في القيادة

- أقسام مديرية التكوين في الوسط المهني؛
- أقسام مديرية التنسيق البيداغوجي والقطاع الخاص؛
- قسم التكوين المهني الخاص؛
- مصلحة التكوين بالتمرس المهني؛

- المندوبات الجهوية للتكوين المهني.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.906: تنمية الطاقة الاستيعابية والإيوائية لمنظومة التكوين المهني

المؤشر 1.1.906 : عدد مؤسسات التكوين المهني العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المحدثة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	679	686	712	720	730	730	2023

- **توضيحات منهجية**

يرصد المؤشر تطور البنيات التحتية لجهاز التكوين المهني بما يضمن توسيع عرض التكوين لتلبية الحاجيات.

لتزويد قيم المؤشر بالمعطيات اللازمة يتم تتبع برامج بناء وتجهيز مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام والمعاهد المتخصصة ذات التدبير المفوض المنجزة.

- **مصادر المعطيات**

  - قسم التخطيط.؛
  - قسم التدرج المهني؛
  - قسم التكوين المهني الخاص؛
  - قسم التكوين أثناء العمل.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
3.م.م

يرصد المؤشر جزئيا تطور البنيات التحتية لجهاز الكوين المهني إلا أنه يبقى ضروريا لقياس تنمية الطاقة الإستيعابيةلمنظومة التكوين المهني.

- **تعليق**

المؤشر يحتاج إلى تطعيمه بمعطيات الطاقة الإستيعابية من حيث المقاعد البيداغوجية المحدثة.

المؤشر 2.1.906 : عدد الداخليات

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	128	138	136	140	145	145	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم إنشاء سكن داخلي بمؤسسات التكوين وفقا لإستراتيجية تنمية التكوين المهني حسب برنامج توقعي دقيق يهدف إلى تحسين القدرة الاستيعابية لنظام التكوين المهني. يساعد هذا المؤشر على قياس تطور الطاقة الإيوائية لجهاز التكوين المهني.

- **مصادر المعطيات**

قسم التخطيط .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرصد المؤشر جزئيا تطور البنيات التحتية لجهاز الكوين المهني إلا أنه يبقى ضروريا لقياس تنمية الطاقة الإيوائية لمنظومة التكوين المهني.

- **تعليق**

المؤشر يحتاج إلى تطعيمه بمعطيات الطاقة الإيوائية من حيث االأسرة المحدثة والطاقة الإيوائية الإجمالية للجهاز.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	26	14	40	11,14
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	25	21	46	12,81
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	151	122	273	76,04
المجموع	202	157	359	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	96	101	197	54,87
المصالح اللاممركزة	106	56	162	45,13
المجموع	202	157	359	100

- جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	14	3	17	4,74
جهة الشرق	7	8	15	4,18
جهة فاس - مكناس	18	7	25	6,96
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	113	111	224	62,4
جهة بني ملال - خنيفرة	7	1	8	2,23
جهة الدار البيضاء- سطات	14	13	27	7,52
جهة مراكش - آسفي	11	7	18	5,01
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	8	1	9	2,51
جهة كلميم - واد نون	3	0	3	0,84
جهة العيون -الساقية الحمراء	7	6	13	3,62
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	202	157	359	100

■ تعليق

لا يتوفر قطاع التكوين المهني على تمثيلية إدارية ترابية على مستوى جهتي درعة تافيلالت والداخلة ـ واد الذهب. كما أن عدد الموظفين محدود بجهات أخرى. أهم الجهات من ناحية توزيع الموظفين هي:

1. جهة الرباط - سلا- القنيطرة (بما فيها المصالح المركزية) : 62,4 % ؛
2. جهة الدار البيضاء- سطات: 7,52 % ؛
3. جهة فاس - مكناس: 6,96 % ؛

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

التوزيع حسب الدرجات والرتب من منظور النوع:

تمثل النساء ضمن التوزيع حسب الدرجات والرتب:

- موظفي التنفيذ : 35%؛
- موظفي الإشراف : 46% ؛
- الأطر والأطر العليا : 45%.

التوزيع حسب المصالح من منظور النوع:

- تمثل النساء الموظفات 51% من أعداد الموظفين والأعوان بالمصالح المركزية؛
- تمثل النساء الموظفات 34,6 % من أعداد الموظفين والأعوان بالمصالح اللاممركزة.

العدد الإجمالي للموظفين من منظور النوع:

إجمالا تمثل النساء 44% من مجموع أعداد الموظفين والأعوان بقطاع التكوين المهني.

خلاصة :

قطاع التكوين المهني يولي عناية واهتماما متواصلين بالمناصفة ومأسسة مقاربة النوع داخل بنية أعداد الموظفين.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2021 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	70 370 000	356
المناصب المحذوفة	1 424 000	5
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 595 661	25
عمليات الإدماج	855 000	15
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	698 539	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	4 548 800	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	77 644 000	77644000
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	101 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	77 745 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 910 : دعم وخدمات متعددة الاختصاص

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

ميزانية التسيير-الموظفون و الأعوان للسنة المالية 2021:

خصص فصل نفقات الموظفين والأعوان لمشروع دعم المهام اعتمادات قدرها **77 745 000 درهم**، منها **77 644 000 درهم** برسم رواتب وأجور وتعويضات دائمة للموظفين الرسميين بما فيها مساهمات الدولة برسم أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد.

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة المرصودة لمشروع "**دعم المهام**" تصل إلى **20 764 700 درهم** وتمثل **16,26 %** من مجموع اعتمادات الفصل. وتتعلق بالمصاريف التالية:

- مصاريف النقل والتنقل؛
- مصاريف تأمين، صيانة وإصلاح السيارات؛
- التحملات العقارية؛
- مصاريف مختلفة؛

الاعتمادات المكرسة لمصاريف النقل والتنقل تصل إلى **8,3 م. درهم**. أما الاعتمادات التي تتعلق بتدبير حظيرة السيارات فتبلغ **970 000 درهم**. وبالنسبة لمصاريف التحملات العقارية فتبلغ **6,2 م. درهم**.

- **مشروع 2 : أنظمة المعلومات**

يهم هذا المشروع تجديد العتاد المعلوماتي المتهالك وصيانة الحظيرة الحالية .

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

اعتمادات التسيير تصل إلى ما قدره **2,045 م. درهم** وتهم بالأساس:

- صيانة وإصلاح عتاد المعلوميات؛
- انخراط الولوج لبنوك المعطيات؛
- دراسة ومساعدة.

- **مشروع 3 : تحديث الادارة**
- **مشروع 4 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**

ميزانية التسيير- المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

إعتمادات التسيير المتعلقة بمشروع الأعمال الاجتماعية تهم المنح المخولة لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين برسم حصة التكوين المهني من انخراطات الموظفين، تطبيقا للمادة 12 من القانون 73.00. هذا من جهة أولى، أما من جهة ثانية، تهم المنحة الخاصة بالأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع التكوين المهني لاسيما الإطعام والنقل.

تبلغ اعتمادات المساعدة الاجتماعية برسم قانون المالية 2021: **2,25 م. درهم**.

- **مشروع 5 : الموارد البشرية والكفاءات**

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يتناول مشروع الموارد البشرية والكفاءات التكوين المستمر ودعم كفاءات الموظفين في الميادين التي تهم أنشطة منظومة التكوين المهني، بالإضافة إلى تنظيم الامتحانات الأهلية المهنية الرامية إلى الترقية المهنية لموظفي قطاع التكوين المهني، ومساهمات واشتراكات القطاع في الهيئات الدولية التي يوجد مقرها في المغرب. وتبلغ الاعتمادات المخصصة للمشروع برسم قانون المالية 2021، ما يناهز **4 616 600 درهم**.

- **مشروع 6 : محيط العمل واستقبال المرتفقين**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2021:

اعتمادات الاستثمار المخصصة لهذا المشروع برسم قانون المالية 2021 تصل إلى **2 م. درهم**. ويهدف المشروع إلى تجويد ظروف عمل الموظفين والأعوان وإعداد فضاء استقبال المرتفقين على الـوجه الأمثل من خـلال :

- التهيئة للمباني الإدارية والتقنية؛
- توفير العتاد التقني وعتاد التجهيز؛
- اقتناء أثاث وعتاد المكتب.

- **مشروع 7 : إحداث نظم معلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب**

خصص مشروع قانون المالية لسنة 2021 لمشروع إحداث النظم المعلوماتية في إطار البرنامج المندمج للتكوين والتربية بالمغرب في إطار التعاون مع الاتحاد الأوربي اعتمادات البنية التحتية الأولية لإرساء المنظومة المعلوماتية لقطاع التكوين المهني . وتصل هذه الاعتمادات 27 م. درهم بما فيها اعتمادات التزام ب 12 م.درهم.

برنامج 905 : قيادة منظومة التكوين المهني

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التخطيط**

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يهم المشروع تخطيط التكوين المهني من خلال القيام بالدراسات القطاعية، دراسات تحديد الحاجيات الكمية والنوعية من التكوين لملائمته مع المتطلبات المتطورة لسوق الشغل وإعداد الدلائل المرجعية للمهن والكفاءات والدلائل المرجعية والحرف. وقد تمت تغطية عدد مهم من قطاعات التكوين المهني.

كما يضطلع قطاع التكوين المهني بمهمة التخطيط من خلال جمع المعطيات الإحصائية وتحليلها بغرض استنباط الخلاصات التي من شأنها توجيه وتنويع عرض التكوين المهني بما يتلاءم مع الحاجيات الكمية والنوعية لسوق الشغل والاقتصاد الوطني.

وتصل الاعتمادات المكرسة لهذا المشروع برسم قانون المالية 2021 ما قدره **4,681** مليون درهم.

- **مشروع 2 : التقييم**

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يهم هذا المشروع دراسات تحسين نظام التكوين المهني بما في ذلك دراسات تقييم نظام التكوين المهني والدراسات حول مطابقة التكوين المهني للحاجيات الكمية والنوعية لسوق الشغل. وسيتم خلال سنة 2021 إنجاز العمليات التالية:

- تتبع ادماج خريجي التكوين المهني فوج سنة 2019 في إطار المقاربة الجديدة التي تتوخى تتبع نفس فوج خريجي التكوين المهني على مرحلتين: بعد 9 أشهر الموالية للتخرج، ثم بعد 36 شهرا لاستقاء المعلومات هول المسار المهني للخريجين.
- تنظيم المباراة العامة للتكوين المهني، نسخة 2021؛
- إرساء منظومة مندمجة للتقييم الدوري للتكوين المهني بالقطاعات المكونة العمومية والخاصة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3

وتصل الاعتمادات المرصودة للمشروع برسم قانون المالية 2021 إلى ما يناهز 9,3 درهم أي 11,8 % من اعتمادات البرنامج.

- **مشروع 3 : تقنين وانعاش نظام التكوين المهني**

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يلم هذا المشروع بالجوانب المتعلقة بتنظيم وانعاش منظومة التكوين المهني. ويشمل من جهة، التعميم والإعلام والتوعية و التنظيم والتقنين من جهة ثانية. وتغطي الاعتمادات المخصصة للمشروع :

- الحملة السنوية لتأهيل الشعب واعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاص؛
- أنجاز الدعائم متعددة الوسائط لاكتشاف مهن قطاعات التكوين المهني؛
- دعم فضاءات استقبال واعلام وتوجيه الشباب حول عرض التكوين.

وقد تم برسم قانون المالية 2021، تخصيص اعتمادات قدرها 3 م. درهم، لمشروع تقنين وإنعاش نظام التكوين المهني.

- **مشروع 4 : المساهمات**

أ..ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يتناول المشروع الإعانات التي تمنحها الدولة، برسم نفقات الاستغلال،للمعاهد المتخصصة الموضوعة رهن إشارة الهيئات والجمعيات المهنية من في إطار شركات للتدبير المفوض. وتمنح منحة التوازن لشركات تدبير معاهد التكوين المهني المتخصصة في إطار اتفاقيات التدبير المفوض المبرمة مع تلك الشركات. وتشمل الإعانات الممنوحة المعاهد المتخصصة في قطاعات صناعة السيارات (3معاهد بالدار البيضاء، القنيطرة وطنجة)، الطيران(معهد واحد بمنطقة النواصر)، والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (3معاهد بوجدة، طنجة وورزازات).

وقد خصصت للمشروع برسم السنة المالية 2021 اعتمادات مالية قدرها 60 مليون درهم .

ب.ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2021:

- **برنامج إدماج وتأهيل السجناء:**

تهم منحة الاستثمار حصة قطاع التكوين المهني في إطار اتفاقية الشراكة الثلاثية بين هذه الخيرة ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء و المفوضية العامة لإدارة المؤسسات السجنية، الرامية إلى انجاز

برنامج إعادة ادماج وتأهيل نزلاء المؤسسات السجنية. **وتصل مساهمة قطاع التكوين التكوين المهني ما قدره 10 مليون درهم سنويا.**

- **مساهمة في نفقات تكوين متدربي المؤسسات الخاصة للتكوين المهني:**

تقدم هذه المساهمة في نفقات تكوين بعض المتدربين بالمؤسسات الخاصة المعتمدة من الفئات المؤهلة. وقد خصص **قانون المالية برسم سنة 2021، اعتمادات قدرها 20 مليون درهم.**

برنامج 906 : تنمية ودعم تنفيذ عرض التكوين المهني

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : تنمية التكوين بالتدرج المهني**

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2021:

هذا المشروع يهم برامج التكوين بالتدرج المهني التي ينجزها قطاع التكوين المهني في إطار اتفاقيات التكوين بالتدرج المهني المبرمة مع القطاعات المكونة، شركات القطاع الخاص والمنظمات الغير الحكومية. ويتم تمويل برامج التكوين المهني في إطار الصندوق المرصود لأمور خصوصية المسمى "صندوق إنعاش تشغيل الشباب".

وقد خصص قانون المالية لسنة 2021، 65 مليون درهم لإنجاز برامج التكوين بالتدرج المهني منها 40 مليون درهم برسم حصة قطاع التكوين المهني؛ بالإضافة إلى 25 مليون درهم في إطار مشروع دعم الادماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش .آسفي، بتعاون مع البنك الدولي.

بالإضافة إلى تخصيص قدر مالي يصل إلى 18 مليون درهم بين اعتمادات الأداء 8 مليون درهم برسم 2021، واعتمادات الالتزام 10 مليون درهم برسم سنة 2022 وما بعدها، لتهيئة وتجهيز مراكز التكوين بالتدرج المهني.

- **مشروع 2 : تنمية التكوين أثناء العمل**

يضطلع مشروع تنمية التكوين أثناء العمل بالأنشطة ذات الصلة بمكتسبات التجربة المهنية والقيام بالدراسات والأبحاث الميدانية.

- **مشروع 3 : مسايرة المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات**

يرمي هذا المشروع إلى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية والبرامج متعددة السنوات من خلال تلبية الحاجيات من كفاءات التكوين المهني التي يتطلبها الاقتصاد الوطني. ويعمل قطاع التكوين المهني على بناء وتجهيز المعاهد المتخصصة في المهن العالمية وفي الميادين والمجالات الواعدة .

أ- ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2021:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
ق.ت.ت.م.ت
م.م.3
وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري

وبرسم ميزانية الاستثمار يعتزم قطاع التكوين المهني وبغلاف مالي إجمالي يصل إلى 37 مليون درهم بين **اعتمادات الأداء 44 مليون درهم برسم 2021، واعتمادات الالتزام 13 مليون درهم برسم سنة 2022** وما بعدها :

1.مواكبة الاستراتيجية الطاقية

- تجهيز معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بورزازات : **توطيد اعتمادات الأداء برسم سنة 2021 قدرها 13مليون درهم .**

2. دعم المبادرات الرامية إلى إنشاء المقاولات والتشغيل الذاتي:

- معهد التكوين في المقاولاتية بالدار البيضاء: **توطيد اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2021 قدرها 31 مليون درهم وتخصيص اعتمادات الالتزام 13 مليون درهم برسم السنة المالية 2022 وما بعدها.**

ب- ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يتعلق الأمر أساسا بالاعتمادات الخاصة بمصاريف صاحب المشروع المفوض ونفقات رخص البناء و التشوير ودعائم الإعلام. وقد خصص قانون المالية 2021 لهذه النفقات اعتمادات قدرها **200 496 درهم.**

- **مشروع 4 : هندسة التكوين**

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يتضمن هذا المشروع أساسا الدراسات ذات الصلة بإنجاز البرامج التقنية . البيداغوجية اللازمة لمختلف التكوينات الملقنة بمؤسسات التكوين المهني وإرسائها بفضاءات التكوين. وتفضي الدراسات القطاعية إلى نوعية برامج التكوين الخاصة بقطاعات التكوين.

وقد تم برسم قانون المالية 2021، تخصيص اعتمادات قدرها 7,6 مليون درهم لإرساء المقاربة باعتبار الكفاءات بمؤسسات التكوين المهني.

- **مشروع 5 : تكوين مستمر وتكوين المكونين**

ميزانية التسيير-المعدات و النفقات المختلفة للسنة المالية 2021:

يتعلق مشروع التكوين المستمر وتكوين المكونين والأطر الإدارية لمؤسسات التكوين المهني في القطاعين العام والخاص. وقد خصص لهذا المشروع **اعتمادات قدرها 4,5 مليون درهم.**

ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2021:

خصص قطاع التكوين المهني برسم مشروع قانون المالية 2021، **اعتمادات أداء قدرها 63 م.درهم واعتمادات التزام قدرها 35 م.درهم** تهم :

1. **الاعتمادات المتبقية برسم أشغال بناء المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء بتامسنا؛**
2. **اعتمادات تجهيز المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء بتامسنا؛**
3. **اعتمادات بناء وتجهيز المركز المحوري للمعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء الذي سينجز بمعهد التكوين في مهن صناعة السيارات بالدار البيضاء.**

- **مشروع 6 : دعم الإدماج الإقتصادي للشباب في إطار التعاون مع البنك الدولي**

في إطار مشروع دعم الادماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش - آسفي، بتعاون مع البنك الدولي ، ستتم برمجة **25 مليون درهم برسم 2021** لإنجاز برامج التدرج المهني لفائدة الجهة .